مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية السورية
اسم الكاتب: م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6795
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية السورية

المدرس الدكتور
حسين حافظ وهيب
قسم الدراسات الاسيوية-مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

المقدمة:

لاشك ان العراق وسوريا هما دولتان متجاورتان وترتبطان بوشائج مهمة اهمها ان غالبية سكان كلتا الدولتين هم من العرب المسلمين وان هناك تأريخاً مشتركاً يمتد لأكثر من ٤٠٠٠سنة كما ان هناك هموماً متداخلة ومشكلات متشابهة الى حدٍ بعيد، وبقدر ما يشكل العراق عمقاً سوقياً لسوريا فان سوريا هي الاخرى تمثل نقطة عبور واتصال للعراق مع باقي دول العالم من خلال البحر المتوسط سلعاً وافراداً، وقد املت هذه الروابط العديد من المصالح المشتركة التي كان ينبغي ان توظف خدمة لكلتا الدولتين لكن اختلاف النظم السياسية وبروز بعض المشكلات سواء المتعلقة منها بالموقف من مسألة الصراع العربي الصهيوني او اختلاف وجهتي النظر الى العقيدة السياسية التي تحكم كلا النظامين منذ عقد السبعينات من القرن الماضي جعل العلاقة بين العراق وسوريا تأخذ اشكالاً متعددة من الخلاف والتوتر صعوداً الى قطع العلاقات في مراحل زمنية معينة، الا ان هذه العلاقات اعيدت في اواخر التسعينات من القرن المنصرم وتحديداً (١٩٩٧)، لكن وقوع العراق تحت الاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩ مع ما رافق ذلك من خطاب امريكي ازاء سوريا كمحور للشر ومن ثم ملاحقتها عبر العديد من القضايا كالوجود السوري في لبنان ومقتل الرئيس الحريري واصدار العديد من القرارات الدولية بشأنها واتهامها بانها مصدر لممارسة الارهاب في العراق جعل العلاقة بين الدولتين تأخذ ابعاداً شتى من المد والجزر وهو ما سنحاول ايضاحه من خلال المحاور التالية:

اولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية –السورية

يمكن الحديث عن العلاقات بين العراق وسوريا عبر ثلاث مراحل متواصلة هي:

المرحلة الاولى: وتحديداً المرحلة التي اعقبت نظام الولايات العثماني حين اخضعت الدولتان الى نظام الوصاية لقوى الاحتلال البريطاني والفرنسي وما اعقبهما من فترات اتسمت بالنضال من اجل الاستقلال وفي هذه المرحلة التي اعقبت اتفاقية سايكس بيكو حيث رُسمت حدود كلتا الدولتين اعتماداً على معايير بعضها تاريخية واخرى سياسية[1].

اما المرحلة الثانية[2]: فهي التي مكنت كليهما من الخروج من الحقبة الاستعمارية ونيل الاستقلال وخاصة التغيير الذي رافق تحول العراق من النظام الملكي الى النظام الجمهوري المتعاقب المراحل ابتداءً من عام ١٩٥٨ وحتى سقوط النظام العراقي بواسطة قوات الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣/٤/٩ وما تلا ذلك من تداعيات على طبيعة العلاقة بين العراق وسوريا.

ورغم طول هذه الفترة الزمنية وامتدادها وتشعبها لكنها تبدو ضرورية لبيان تأثير العامل التاريخي في تطور العلاقة بين الدولتين لذا سوف نحاول التركيز على بعض المتغيرات المهمة في هذه المرحلة والتي تتصل بشكل مباشر بمفردات البحث.

اما المرحلة الثالثة: فيمكن تحديدها بالحقبة التي اعقبت احتلال العراق وارتهان الارادة الوطنية بارادة قوى الاحتلال الامريكية.

ففي المرحلة الاولى كانت العلاقات بين العراق وسوريا قد اتسمت بالثبات والايجابية ولم يحصل خلالها أي توتر يذكر وذلك لأن شؤون كلتا الدولتين كانت تسير وفق توافقات الدول الاستعمارية ومصالحها الذاتية لكن الاختلاف الذي حصل في سياقات العلاقة هو التفاوت في الرؤى الاستعمارية حول طبيعة الاحتلال نفسه فقد حرصت فرنسا على ارساء قواعد ثقافية وفكرية وروابط انسانية بينها وبين الدول التي تحتلها ظلت بصماتها واضحة حتى بعد افول الظاهرة الاستعمارية وعلى شتى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية، على عكس ما تركه الاستعمار البريطاني من آثار سلبية على معظم الدول التي كانت خاضعة له اذ ان السياسة البريطانية كانت قد تميزت بسمتين اساسيتين:

---

[1] للتفاصيل /انظر اديث ،اني ،ايف ،بيزوز ،العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي –الجزء الاول –الدار العربية للموسوعات –ط١ بيروت ١٩٨٩ ص٤٧-٥٧.

[2] نفس المصدر – ص٣٤١-٤٣٣.

الاولى: ترسيخ الفرقة الاجتماعية وفق مبدأ "فرق تسد"، اما السمة الثانية: فهي ممارسة النهب الاستعماري فاصبحت مستعمراتها فيما بعد تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

ويمكن ملاحظة ذلك واضحاً في العديد من الدول التي كانت خاضعة لكلتا الدولتين.وكنتيجة للتأثيرات التي تركتها الحقبة الاستعمارية فان مرحلة الاستقلال كانت تعكس الى حد كبير تأثيرات تلك الحقبة على طبيعة الانظمة السياسية اللاحقة التي لم تتمكن من تجاوز معظم الاليات والسياقات التي تركتها المرحلة الاستعمارية.

فمع ان سوريا قد سبقت العراق في التحول الى النظام الجمهوري بقرابة عقد ونيف[4] الا ان طبيعة التحول في السياسة السورية رغم حصول ثلاثة انقلابات عام ١٩٤٩الم يكن كما هو الحال في العراق حيث تم الانتقال بشكل ثوري دموي انعكس على مجمل التحولات فيما بعد وهو تعبير واضح لسياسة القمع التي كانت تمارسها السياسة البريطانية ايام الثورات والانتفاضات الشعبية كثورة العشرين وانتفاضة عام ١٩٤٨ على عكس التحول في السياسة السورية الذي كان اكثر اعتدالاً ولم يشهد فترات دموية خطيرة وكانت التغيرات السورية في منتصف العقد السادس من القرن المنصرم من اشد المؤثرات على توجهات السياسة العراقية وعدت سوريا الحاضنة الاساسية للأفكار القومية واليسارية لاسيما قبل مرحلة الاتحاد مع مصر عام ١٩٥٨ وما اعقبها من ارهاصات قومية كانت تدفع الى الواجهة البعض من الحركات الوطنية لتغيير النظام السياسي في العراق وكانت افكار البعض من قادة الاحزاب السياسية في سوريا تدفع الشباب في العراق الى تبني هذه الافكار ومحاولة الانتقال بالعراق الى مرحلة جديدة من الانسجام مع واقعه الاقليمي الذي بدأ يتحرر من التبعية الاستعمارية[5]، وفعلا تم اسقاط النظام الملكي في ثورة قادها الجيش العراقي في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وكانت محط اهتمام الكثير من الانظمة السياسية المجاورة للعراق ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة التي وقفت سداً منيعاً بوجه الانزال الامريكي في لبنان والحشود التركية على شمال العراق كلها كانت تنوي اجهاض الثورة في العراق[6]، لكن الاختلاف في الرؤى فيما

---

[3] الدكتور وميض جمال عمر نظمي –ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية "الاستقلالية"في العراق –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت – ١٩٨٤-ط٢ – ص ٣٩٩-٤٠٠.

[4] اندرلين،اسرار المفاوضات الاسرائيلية –العربية ،١٩١٧-١٩٩٧:سلام او حروب ،ص ١١٩.

[5] وآندرو راثمل ،الحرب الخفية في الشرق الاوسط ،الصراع السري على سوريا ،١٩٤٩-١٩٦١ ،ترجمة عبد الكريم محفوظ –دمشق –دار سليمة للكتاب ١٩٩٧ ص ٥٢.

[6] د.ليث عبد الحسن الزبيدي –ثورة ١٤ تموز في العراق –دار الحرية للطباعة –بغداد –١٩٨٩ ص ١٢٢.

بعد بين قادة التغيير انفسهم وبين قادة الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر نأى بالعلاقة التوافقية بين العراق ومحيطه القومي بعيداً وبدأت الحرب الاعلامية تأكل من جرف الطرفين لاسيما وان سوريا ظلت منضوية تحت لواء هذه الوحدة حتى عام ١٩٦١[٧] وحين وصل حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الى السلطة عام ١٩٦٣ كانت سوريا قد مرت بتحولات كبيرة لاسيما بعد خروجها من الاتحاد مع مصر اذ بدأت مرحلة جديدة من تنافس العسكر على السلطة السياسية وبالتالي لم يكن كلا الحزبين مهيأ الى خلق نوع من توافق الرؤى بين الطرفين لاسيما وان الحزب في العراق بدأ بممارسة سياسة دموية لتصفية قيادات الاحزاب والحركات الاخرى لذلك جرى استبعاده عن السلطة عام ١٩٦٣ ولم يتمكن من الاستيلاء مجدداً على السلطة الا في عام ١٩٦٨[٨] في الوقت الذي بدأت فيه الصراعات في سوريا تتصاعد حتى تمكن الرئيس السابق حافظ الاسد من حسم الامور والسيطرة على مقاليد السلطة عام ١٩٧٠[٩].

اذ بعد استقرار الامور في العراق وسوريا وحسم السلطة لحزب البعث في كلتا الدولتين بدأت المشكلات تتصاعد فيما بينهما لاسيما الاختلاف في وجهات النظر حول المرجعية القيادية لحزب البعث، فبينما عد ميشيل عفلق قائداً مؤسساً لحزب البعث من وجهة نظر القيادة القطرية في العراق عد من قبل سوريا خائناً للمبادئ البعثية لذلك انقسمت القيادة القومية في كلا الدولتين وكل منهما ادعى لنفسه مرجعية قيادة الحزب[١٠] ومما ساعد على ذلك هو الموقف السوري ازاء الكثير من مشكلات البيئة الاقليمية ففي الوقت الذي اعترض العراق بشدة على استيلاء ايران على الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) كان المنظور السوري لقضية الجزر يختلف تماماً عن المنظور العراقي ففي الوقت الذي كانت فيه سوريا تنطلق بخطى راسخة نحو تعميق علاقتها مع ايران[١١] كان العراق يعاني من علاقته بها في الكثير من المحاور ومن اهمها القضية الكردية ودعم

---

[7] عبد الكريم زهر الدين –مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا مابين ٢٨ايلول ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣-بيروت –دار الاتحاد –١٩٦٨ ص ١٨ وما بعدها.

[8] شبلي العيسمي –تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي –المرحلة الصعبة –١٩٥٨-١٩٦٨الجزء الثالث –دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد-١٩٨٧ ص٧٢.

[9] د.رضوان زيادة –السلام الداني –المفاوضات السورية –الاسرائيلية –مركز دارسات الوحدة العربية –بيروت –ط١-اكتوبر ٢٠٠٥ –ص ١٢٤.

[10] اديث ،اني ،ايف ،بينروز-العراق دراسة في علاقات الخارجية وتطوراته الداخلية –مصدر سابق ص ٣١-٣٢.

[11] للمزيد من التفاصيل انظر /د.جابر ابراهيم الراوي –الجزر العربية الثلاث ومقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة-وزارة الثقافة والاعلام –دائرة الاعلام الداخلي –العراق –السلسلة الاعلامية رقم ١٤٢.

الشاه لقادة الحركة الكردية[12] وعلى مستوى البيئة العربية كذلك كانت هناك الكثير من وجهات النظر المتباينة، فقد شارك العراق في قوات الجبهة الشرقية لمواجهة اسرائيل وساهم في درء امكانية سقوط دمشق بيد اسرائيل عام ١٩٧٣، غير ان تراجع الجهود التي تدفع صوب التوافق حول الكثير من المسائل المصيرية بين البلدين كانت سبباً من اسباب تصاعد المشكلات بين البلدين وظلت الانقسامات تشد في اتجاه اللا توافق اذ ادان العراق مشاركة سورية في عملية السلام التي نتج عنها اتفاقيات فصل القوات مع الكيان الصهيوني[13]، وبدت بغداد وكأنها عاصمة الرفض العربي لكل مشاريع التسوية مع اسرائيل مع ادانتها لوقف اطلاق النار مع الكيان الصهيوني وقراري مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨، ثم تصاعد التوتر بينهما عام ١٩٧٦ نتيجة خلافاتهما حول الحرب الاهلية اللبنانية[14]، وفيما بعد حول الموقف من الثورة الاسلامية الايرانية ثم توج الخلاف اثر وصول صدام حسين الى السلطة ومن ثم اتهام سوريا فيما بعد بانها تخطط لقلب النظام السياسي العراقي عام ١٩٧٩ واخيراً اندلاع الحرب العراقية -الايرانية عام ١٩٨٠ ووقوف سوريا الى جانب ايران كل ذلك عمق الهوة بين البلدين باتجاه مزيد من التوتر ومن ثم قطع العلاقات بينهما عام ١٩٨٠ ويبدو ان هناك رؤية عراقية واضحة حول العلاقة مع سوريا منذ منتصف السبعينات اذ بوشر بانشاء خطين لنقل النفط العراقي من الآبار الشمالية عن طريق الاراضي التركية، قاطعا خطوط الامداد صوب الاراضي السورية كذلك فان الاخيرة باشرت بالضغط على العراق من خلال التحكم بمياه نهر الفرات الذي يمرعبر اراضيها ولم تشهد الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ وحتى منتصف التسعينات أي نوع من التقارب وظلت العلاقات بينهما يشوبها التوتر وعدم الاستقرار لاسيما بعد غزو العراق للكويت ووقوعه تحت طائلة العقوبات الاقتصادية، الا ان حاجة العراق الماسة للتخفيف من وطاة الحصار الاقتصادي ورغبة سوريا ايضاً للاستفادة من اوضاع العراق كانت سببا كافيا لاعادة العلاقات في اواخر حكم حافظ الاسد، اذ فُتحت الحدود عام ١٩٩٧ دون ضجة.وكان الاقتصاد العامل الجوهري في التقارب السوري العراقي ،واثمر ذلك عن مصالحة مرتبكة ،ترافقت مع نفي علني

---

12 لوقا زودو-خفايا وملابسات المسالة الكردية التاريخ الكردي -ط١ -بيروت -لبنان ١٩٧٤- ص ٢٦٣.

13 لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية فصل القوات انظر/هنري كيسنجر:مذكرات كيسنجر في البيت الابيض ،ترجمة خليل فريحات -دمشق :دار طلاس ،١٩٩٩ -٤ج ص٣٢٤-٥٤٠.

14 اسرائيل وتجربة حرب لبنان -تقويمات خبراء اسرائيليين -اعداد رضا سلمان -رندة شرارة -يولا البطل -مراجعة سمير جبور وخالد عايد -بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية -سلسلة الدراسات ٧٥ ص ٦٨.

لأن تكون سورية قد غيرت موقفها ،ثم تنامت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير مع تبوء بشار الاسد للحكم.

ان العلاقات الاقتصادية كانت واضحة في تسريع التقارب العراقي السوري، وكان الرئيس بشار الاسد يهمه اعادة ترتيب البيت السوري من الداخل وتنشيط الاقتصاد المتردي اكثر من اثارة الخلافات القديمة التي كانت موجودة بين جناحي حزب البعث الحاكمين في البلدين والتي وصلت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. ومنذ مطلع عام ١٩٩٧ راح البلدان يحسنان علاقاتهما بالتدريج ففتحا حدودهما المشتركة امام رجال الاعمال والمسؤولين، ودعا فاروق الشرع وزير الخارجية السوري في اكثر من مناسبة الى انهاء الحصار عن العراق. وفي عام ١٩٩٨ وقع البلدان اتفاقا يتناول اعادة اصلاح خط انبوب النفط الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بمرفأ بانياس السوري على البحر المتوسط والذي توقف منذ عام ١٩٨٢.

وفي آذار ٢٠٠٠ فتح العراق شعبة لأدارة مصالحه في دمشق. وفي حزيران من العام نفسه زار وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف العاصمة السورية، واعلن ان العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ستعود قريباً .وجاء الاعلان عن تدشين خط سكة حديد حلب–الموصل في تموز ٢٠٠٠ ليستكمل اخراج العراق من عزلته وفي محاولة جديدة لكسر الحصار، واقتصر نشاط الخط على نقل الركاب، في حين كان العراق يأمل في الحصول على موافقة الامم المتحدة لأستغلاله في استيراد البضائع الاوربية عبر سورية.

وقد اقلق تنامي العلاقات العراقية السورية الولايات المتحدة الامريكية وحرص وزير خارجيتها السابق كولن باول اثناء زيارته لدمشق اواخر شباط ٢٠٠١ على الحصول على تأكيدات من الرئيس السوري بشار الاسد بان سوريا ستخضع انبوب النفط العراقي الذي يمر عبر اراضيها لمراقبة الامم المتحدة الامر الذي سيحرم العراق من حوالي مليوني دولار يومياً تدخل الخزانة العراقية خارج اطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

مع ازدياد مؤشرات الحرب على العراق اتخذت سوريا موقفاً معادياً للحرب على العراق. ثم ادان النظام السوري بشكل علني وبلهجة قاسية غير معهودة ما دعاه بالموقف المنافق لبقية الانظمة العربية حين تجمع بين الرفض المعلن للحرب وتقديم الدعم العسكري واللوجستي لها. كما اتخذت سورية موقفاً متصلباً من جهود اللحظة الاخيرة لأقناع صدام بالأستقالة او مغادرة العراق. وظلت حدودها مع العراق مفتوحة، ودعت المؤسسة الدينية الرسمية (عبر المفتي الشيخ احمد كفتارو) الى الجهاد ضد القوات الانجلوامريكية،وبعد اسبوع من بداية الاحتلال عارض بشار الاسد الحرب بقوة ملمحاً الى واجب العرب الاخلاقي في مساعدة العراق على

مقاومة الاحتلال ،وكان لهذا الموقف اثراً كبيراً على تراجع العلاقات بين السلطة السياسية الجديدة في العراق وبين النظام السوري كذلك بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ،ولكن على الصعيد الخارجي حيث واجهت سوريا ضغوطاً كبيرة وخاصة من قبل الولايات المتحدة.

لم تكن قراءة القيادة السورية دقيقة لكيفية المواجهة العراقية الامريكية، اذ انها راهنت على امكانية اطالة هذه المواجهة، لكن السقوط السريع لبغداد خلق احراجاً كبيراً لسوريا، التي وجدت نفسها على حين غرة في وضع جيوستراتيجي جديد،وضعها بين السندان الصهيوني في الجنوب،ومطرقة الاحتلال الامريكي في العراق في الشرق، الى جانب لبنان الذي بات مصدر ضعف لها بدلاً من كونه مصدر قوة. كما اثارت سورية حفيظة مصر بسبب موقفها المؤيد للعراق وادانتها للدول العربية التي ساندت الحرب على العراق، وفقدت سورية ايضاً التعاطف الكويتي، لاسيما ان الكويت هي احدى الدول العربية الرئيسة الداعمة لسورية[١٥].

ثانياً: المؤثرات الدولية والاقليمية على العلاقات العراقية-السورية

يمكن عد المؤثر الامريكي من اهم المؤثرات الدولية على العلاقة بين العراق وسوريا نظراً لوجود اجندة امريكية ازاء منطقة الشرق الاوسط برمتها ويمكن ان تكون سوريا وايران احدى المعوقات الاساسية للأستراتيجية الامريكية وعلى هذا الاساس يمكن حصر المؤثرات الدولية والاقليمية بالمؤثر الامريكي والمؤثر الايراني تحديداً.

أ. **المؤثر الامريكي:** ترى الولايات المتحدة ان النظام السوري هو من النظم الشرق اوسطية المارقة وقد وصفت الادارة الامريكية النظام السوري بانه يشكل مع ايران محور شر وينبغي السعي لتغييره لأنه من وجهة نظرها نظاماً استبدادياً جائراً كذلك فانه من النظم التي ترعى الارهاب وتدعم المنظمات الارهابية بالوصف الامريكي ولهذه الرؤية خلفية تاريخية تستند بشكل كبير على اساسين[١٦]:

الاول: هو ان سوريا ظلت في منآى عن تطبيع العلاقات مع اسرائيل رغم العديد من المساعي الدولية والاقليمية في هذا المجال ،وبالتالي فان اسرائيل تعد النظام السوري خطراً على مستقبلها وبالذات مستقبل علاقتها مع الفصائل

---

15 سعدون جوير الدليمي –الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية –السورية –وجهة نظر عراقية – مجلة اراء حول الخليج العدد السابع مارس ٢٠٠٥ ص ٢٩.

16 د.حسين حافظ وهيب –سوريا وايران مشروع للتغيير –دار الخليج للصحافة والنشر –جريدة الخليج – ٤ ايلول ٢٠٠٥.

الفلسطينية اولاً والبيئة العربية ثانياً،وبالتالي فان هذا الموقف قد رسخ في الرؤية الامريكية قصوراً سلبياً عن السياسة السورية.

اما الاساس الاخر فهو طبيعة العلاقات السورية الايرانية التي شهدت تصاعداً واضحاً منذ زمن الشاه محمد رضا بهلوي وحتى وصول الاسلاميين الى السلطة وما شابها من توتر اثر اعتقال الرهائن الامريكين والموقف من الحرب العراقية الايرانية والرؤية الايرانية الجديدة التي ترى في الولايات المتحدة الامريكية على انها الشيطان الاكبر وبالتالي فان النظرة الامريكية لسوريا كنظام يتوافق مع ايران في الكثير من المجالات ظل يشوبها الكثير من الحساسية وعدم الرضا.

سوريا من جانبها ظلت متمسكة وحتى بعد سقوط النظام العراقي بالكثير من المواقف لاسيما في موضوعة التفاوض مع اسرائيل لحل الاشكالات المتعلقة بالجولان ومستقبل العلاقة مع اسرائيل ورغم انها استجابت لبعض المطالب الامريكية المتعلقة بتواجد مكاتب المنظمات الفلسطينية فوق اراضيها ،والتخفيف من حدة خطابها الاعلامي ازاء احتلال العراق ،لكن الولايات المتحدة ظلت متمسكة باستهداف سوريا فاصدرت في عام ٢٠٠٤ قانوناً سمي بقانون محاسبة سوريا الذي حجم من دور الشركات الاستثمارية الامريكية فيها واضر كثيراً بالأقتصاد السوري فضلاً عن ملاحقة التواجد العسكري السوري في لبنان بأستصدار القرار الاممي ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان. وقد شعرت الولايات المتحدة ان سوريا رغم استجابتها السريعة بتنفيذ هذا القرار، لم تنحن بما فيه الكفاية للمطالب الامريكية مع ما ترافق من رؤية ايرانية رافضة لأي تقارب سوري-امريكي والتي تربط سوريا واياها في الكثير من العلاقات المهمة ولهذا الامر مجموعة من الاسباب من اهمها:

هو ان الساحة العراقية قد اصبحت ميداناً مباشراً للمواجهة الامريكية مع النظامين السوري والايراني وبالتالي فان ايران وسوريا مقتنعتان بان نجاح الولايات المتحدة في العراق يتيح لها التفرغ لأستهدافهما وبالتالي يصبح من الضروري ملاحقة الوجود العسكري في العراق واستهدافه وهو ما جعل العلاقة بين العراق وسوريا يشوبها الكثير من التراجع لاسيما في ظل الاتهامات الخطيرة والمتكررة بان سوريا تدرب متطوعين على اراضيها وترسلهم الى العراق للقيام باعمال مسلحة تشيع الاضطراب في الاوضاع الامنية وهو امر تؤكده الكثير من الوقائع التحقيقية.

لاسيما تلك المتعلقة بوجود عناصر عربية واجنبية قد عبرت الحدود عن طريق سوريا وقامت باعمال مسلحة في العراق سواءً باستهداف القوات الاجنبية او العراقية.لقد دأبت الولايات المتحدة على استهداف سوريا عبر ثلاث ملفات[17]:

أ. الملف اللبناني: ومن خلال تبني واصدار القرار ١٥٥٩ القاضي بأخراج القوات السورية من الاراضي اللبنانية وفيما بعد فتح ملف اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الحريري ،وتداعيات هذا الموقف من اتهام سوريا بانها خلف ما يجري من عمليات في العراق .

ب. الملف العراقي: من خلال تضخيم الدور السوري في اشاعة الفوضى والاضطراب في العراق وبالتالي ربط جميع اعمال المقاومة التي تستهدف القوات الامريكية الى مقاتلين عرب يتسربون من خلال الاراضي السورية.

ج. الملف الصهيوني: من خلال عد سوريا حاضنة للمنظمات التي تسميها الولايات المتحدة منظمات ارهابية تشيع اعمال عنف في المنطقة والعالم.

ومجمل هذه الملفات تنعكس بشكل سلبي على علاقة سوريا بالعراق وعرقلة أي نوع من انواع التقارب.وبطبيعة الحال فان ارتهان القرار السياسي بأرادة فوق وطنية وهي ارادة قوى الاحتلال التي لاتتيح قدراً كافياً من الحرية في تصريف الشؤون الخارجية للعراق وهو ما يصب سلباً في علاقة العراق بسوريا وطالما بقيت قوى الاحتلال الامريكي هي الفاعل الاساس في تحديد توجهات السياسة الخارجية العراقية فليس هناك مجال للحديث عن تطور ايجابي في مسار العلاقة بين البلدين.

ب. **المؤثر الايراني ودوره في تحديد ملامح العلاقة المستقبلية**

الفضاء السياسي الاقليمي لأيران هو من احرج الفضاءات السياسية الشرق اوسطية وذلك ليس بسبب الخلل في بنائية الدولة الايرانية ،بل العكس تماماً فهي تقع في قلب آسيا وفي ملامستها لبيئات حيوية في العالم تشكل نقطة جذب لجميع القوى الكونية الكبرى منذ زمن بعيد، فضلاً عن تعدد منافذها البرية والبحرية وتنوع بيئتها الجغرافية وثرواتها المعدنية.

غير ان مرد هذه الحراجة لايعود بدرجةٍ كبيرة كما يعتقد البعض الى اعتناق ايران المذهب الشيعي غير المرحب به ضمن النطاق الاقليمي الذي يعتنق المذهب السني في عموميته وما بين هذين المذهبين من سجالات فقهية لم تحسم لحد الآن، بل لأنها تحاول ان توظف العامل الديني المذهبي سياسياً في بيئتها الاقليمية

---

17 د.حسين حافظ وهيب-سوريا والاستهداف الاوروامريكي -دار الخليج للصحافة والنشر – جريدة الخليج- ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥.

منذ نجاح ثورتها الاسلامية عام١٩٧٩ولحد الان وما يترتب عن ذلك التوظيف من مؤثرات خطيرة على النظم السياسية المجاورة.

لذلك فهي مضطرة ضمن هذه الحراجة ان تقوي فاعليتها السياسية حيثما تطابق التوجه الطائفي في اية بقعة من بقاع العالم الاسلامي،ولهذا فهي فاعل مهم في ثلاث دول عربية ذات كثافة شيعية ملحوظة (البحرين، العراق ولبنان) واذا اضفنا الى هذه الدول الثلاث سوريا التي تحكمها الطائفة العلوية الشديدة القرب من المذهب الشيعي يمكننا تحديد النطاق السياسي الذي تتحرك فيه ايران بفاعلية ،غير ان التوافق السوري الايراني في معظم المواقف والتصورات السياسية والذي يبدوا متميزاً عن غيره من المواقف والتصورات في الدول العربية الاخرى لايعود بدرجةٍ كافية الى هذا العامل فقط بل لأسباب يمكن اختصارها تواضعاً بضغط البيئتين الداخلية والاقليمية على سوريا، وعدم قدرة البيئة العربية وعجزها عن ان تكون حاضناً واقياً لها من الانزلاق صوبَ اقامة علاقات متميزة خارج نطاقها العربي اذ بدت في الكثير من الاحيان وكأنها كمن "يغرد خارج سربه". اذ ان تدني الدخل القومي السوري الذي يؤشر حراجة الاوضاع الداخلية ووقوعها ضمن نطاق اقليمي هو الأخر شكل تهديداً واضحاً لأمنها حيث تركيا المتحالفة مع اسرائيل من شمالها وجنوبها وفي شرقها الخلاف الايديولوجي منذ السبعينات مع حزب البعث في العراق كما ذكرنا جعلَ منها نقطة جذب لأيران التي تبحث هي الاخرى عن توسيع نطاق فعلها الاقليمي. ولم تمنع المواقف الايرانية المتطرفة في التعامل مع القضايا العربية لاسيما في موضوعة الجزر الثلاث من تعثر العلاقات السورية الايرانية بل بالعكس استمرت وتيرة هذه العلاقات في تصاعد حتى حين سقوط الشاه وتحول ايران من دولة علمانية الى دولة ثيوقراطية تسعى الى اقامة حكومة دينية عالمية[١٨].

وحين اندلعت الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠كانت سوريا من بين الدول العربية القلائل التي وقفت بحرص الى جانب ايران وكان لهذا الموقف وما تلاه اثره البالغ في تعميق اواصر الصلة بين الجانبين وما تلا ذلك من تاثير واضح على علاقتها بالعراق اذ دعمت ايران سوريا خلال وبعد انتهاء الحرب بكل ما تحتاج لتفعيل دورها على الساحة العربية عموماً واللبنانية خصوصاً وذلك بدعم حزب الله وتقوية جبهتها الداخلية والامنية في مواجهة التهديد الاسرائيلي ومدها بكل ما تحتاج اليه من مستلزمات الصمود والبقاء كدولة عربية وحيدة في مواجهته.

---

[18] د.حسين حافظ وهيب –عقلانية السياسة الايرانية في التعامل مع تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق –بحث منشور في المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر الدولي في ايران للفترة ٢٤-٢٥ حزيران ٢٠٠٥ ص ٥٠٢-٥١١.

ومنذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩الذي خول سوريا الوجود في الاراضي اللبنانية ظلت ايران ترعى وبشكلٍ مباشر معظم التنظيمات المسلحة سواءً اللبنانية منها او الفلسطينية في اخراج القوات الصهيونية من الاراضي اللبنانية حتى تمكنت تلك المقاومة من احداث هزيمة منكرة في القوات الاسرائيلية واجبرت هذه القوات على ترك الاراضي اللبنانية والتقهقر الى داخل الاراضي المحتلة. وهي الهزيمة العسكرية الاولى في تأريخ الحرب العربية الصهيونية.

لكن تداعيات البيئة السياسية العربية فيما بعد واحتلال العراق للكويت وما تلاها من تداعيات حرب الخليج الثانية وانصراف الدول العربية والقيادات الفلسطينية الى عقد اتفاقيات سلام بدءً من اوسلوا وصولاً الى شرم الشيخ وتطبيع بعض الاقطار العربية للعلاقات مع اسرائيل واطلاق شيمون بيريز لمشروع الشرق اوسطية والذي قُبل من معظم الدول العربية ورفضته سوريا وايران والعراق ومنذ ذلك الوقت وضعت هذه الدول ضمن مفهوم الدول المارقة وان تم اسقاط احداها وهو العراق بالطريقة المعروفة للجميع فأن الوصول الى امكانية اسقاط النظامين السوري والايراني يتطلب الكثير من الصبر والمثابرة في ظل الاخفاق الذي تعاني منهُ الولايات المتحدة في التعامل مع الملف العراقي.

المؤثر الايراني على السياسة السورية يبدو في الكثير من الاحيان تأثيراً متداخلاً ومتبادلاً ففي الوقت الذي تعد فيه سوريا بمثابة العمق السوقي لأيران في سياستها تجاه اسرائيل تبدو فيه ايران كذلك من خلال تقوية سوريا والجنوب اللبناني كنطاق اقليمي يؤمن لها قدراً كبيراً من تحقيق امنها القومي الذي يعاني من اختلالات اقليمية واضحة لاسيما في علاقة ايران المتذبذبة مع دول الخليج وعدم وضوح علاقتها بالنظام العراقي الجديد وحقيقة الامر فان التوافق الايراني السوري في استهداف الوجود الامريكي في العراق واشاعة اجواء من عدم الاستقرار فيه يخدم بالدرجة الاساس المصلحة المشتركة لكلا الدولتين ويؤمن قدراً معقولاً من امكانية اثارة الرأي العام العالمي لما يجري في العراق وبالتالي امكانية انسحاب القوات الامريكية منه بما يؤمن قدراً كبيراً من تحقيق امنهما القومي وبالتالي يصبح الفاعل الايراني على توجهات السياسة الخارجية السورية فاعلاً شديد التأثير ولايمكن اقامة علاقات عراقية سورية ايجابية الا عبر الفضاء السياسي الايراني للأسباب التي نوهنا عنها[19].

وعلى هذا الاساس لايمكن ان يُنظر الى القرار١٥٥٩الا من زاوية الاسقاطات التي تحاول الولايات المتحدة التعامل بها على الساحتين السورية

---

[19] د.طلال عتريس –نتائج وتداعيات احتلال العراق على ايران –ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا –المستقبل العربي–بيروت –مركز دراسات الوحدة العربية –آذار ٢٠٠٤ –العدد ٣٠٢-نيسان ٢٠٠٤ ص ٢٢-٢٥.

والايرانية وليس من زاوية تحرير الارادة الوطنية اللبنانية من التواجد العسكري الاجنبي وتحقيق الديمقراطية في لبنان اذ ان لبنان بوضعه الحالي ينعم بديمقراطية قل مثيلها في المشرق العربي كما ورد في مبررات القرار المذكور.

ثانياً: المساعي العراقية-السورية لتحسين العلاقات

حاولت الحكومة العراقية حل بعض المشكلات العالقة من خلال زيارة رئيس الحكومة السابق اياد علاوي.

وقد زار سوريا ووصف محادثاته مع الرئيس السوري بشار الاسد بانها متوافقة، مؤكداً ان "العلاقات العراقية السورية ابتدأت بصفحة مشرقة".وقال علاوي في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره السوري محمد ناجي عطري عقب لقائه مع الرئيس الاسد ان "محادثاتي مع الرئيس الاسد كان فيها توافق كامل ودقيق ومفصل ولمسنا رؤية سورية حريصة على مستقبل العراق"، مشيراً الى ان المحادثات تناولت قضايا هامة تتعلق بالأمن المشترك وتطورات الاوضاع في المنطقة، علاوة على العلاقات الثنائية بين البلدين .ودعا علاوي الى ضرورة مشاركة سوريا في اعادة بناء العراق من خلال وضعها في قائمة الدول المانحة، واسهام الشركات السورية الخاصة والعامة في اعمار العراق في مجالات الاتصالات والنقل والنفط .من جانبه اكد رئيس الوزراء السوري ان بلاده حريصة على وحدة العراق ارضاً وشعباً، معرباً عن امله في ان يستطيع العراق العودة الى الحاضرة العربية في اقرب وقت ممكن، مؤكداً ان بلاده مستعدة لتقديم كل مساعدة يطلبها العراق. واشار الى ان عدم استقرار الامن العراقي سيكون له انعكاسات على الامن الوطني في سوريا ،مشدداً على ان سوريا تعارض أي عملية تسلل عبر اراضيها الى داخل الاراضي العراقية وبالعكس[٢٠].

ورحب هوشيار زيباري وزير الخارجية بقرار سوريا اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق التي قطعت منذ اكثر من عقدين في تصريحات للصحفيين على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في اسطنبول ،ووصف القرار بانه حكيم وجيد وسليم. واعرب عن امله بان يساعد هذا القرار في تحسين العلاقات في جميع المجالات بين سوريا والعراق وفتح صفحة جديدة بين البلدين. وكان وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اعلن على هامش المؤتمر ان سوريا قررت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق المقطوعة منذ عام ١٩٨٠[٢١].

---

[20] الاستاذ ستار جبار الجابري –مستقبل علاقات العراق مع دول الجوار العربية –بحث نصاب مقدم الى مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد –٢٠٠٥ ص ١٩-٢٢.

[21] http://www.arabic.xinhuanet.com

الا ان وزير الخارجية هوشيار زيباري عاد ليؤكد ان العلاقات بين سوريا والعراق "ليست على ما يرام"، مشيراً في الوقت نفسه الى وجود "اشارات ايجابية"حول تعاون افضل من النظام السوري من اجل مكافحة اعمال العنف في العراق. وقال "علاقتنا مع سوريا خلال هذه الفترة ليست على ما يرام بالرغم من حرصنا على بناء علاقات،وطلبنا التعاون مع سوريا خصوصاً لأستباب الامن". واضاف "في الاونة الاخيرة تلقينا اشارات ايجابية" من الحكومة السورية حول التعاون الامني وتابع "هناك شكاوى ولدينا مواقف من بعض الدول مثل الاخوة في سوريا بخصوص مدى التعاون في تحقيق الامن وضبط الحدود "من اجل منع تسلل المقاتلين الاجانب الى العراق"[٢٢]. فضلاً عن ذلك فقد دعا منتصر الامارة العضو عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد واحد اعضاء الجمعية الوطنية العراقية الى مراجعة العلاقات العراقية السورية، واتخاذ اجراءات ضد دمشق بعد تكرر اعلانات المسؤولين في الحكومة العراقية بان الجانب السوري لايتخذ ما يكفي من الاجراءات لوقف تدفق المسلحين الى العراق عبر الاراضي السورية ،ووجود عناصر من النظام السابق ضالعة في اعمال العنف داخل العراق[٢٣].

وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر التقى الرئيس العراقي غازي عجيل الياور الرئيس السوري بشار الاسد وقال الياور انه جرى خلال اللقاء بحث العلاقات العراقية السورية بشكل مفصل وطلبنا من الجانب السوري العمل على ازالة الشوائب التي تحيط بهذه العلاقات ،وقد تجاوب الرئيس الاسد كلياً بشأن هذه المطالب، واقترح اعادة تشكيل لجنة التنسيق الامني بين البلدين[٢٤].

وبعد انتخاب الرئيس جلال الطالباني قال :"نحن مُثقلون بأفضال سوريا علينا... لقد ساعدتنا حين لم يساعدنا احد، آوتنا وقدمت لنا كل الدعم اللازم في نضالنا ضد نظام صدام حسين الديكتاتوري، مؤكداً انه لن ينسى افضال صديقه الرئيس حافظ الاسد[٢٥].

ان تصوراً عاماً لتحسين العلاقات للسورية الامريكية يجب ان يتضمن :

١. جهود سوريا تشديد المراقبة على الحدود مع العراق ومنع تسلل المتسربين، وهو ما طالب به السيد عبد العزيز الحكيم اثناء زيارته الى دمشق في آذار ٢٠٠٤،وقال انه ناقش مع الرئيس بشار الاسد سلسلة من القضايا منها "تعاون استخباري وضبط امن الحدود وتسليم المجرمين الذين نفذوا اعمالاً اجرامية في العراق" على ان تأخذ هذه الاتصالات طابعاً رسمياً في اتفاقية

---

[22] http://www.yekiti.ch
[23] http://www.asharqalawsat.com
[24] http://www.alsharqiyatv.com
[25] http://www.thefreesyria.org

امنية .وبموازاة ذلك ينبغي للمحادثات الفنية السورية الامريكية ان تهدف الى التوصل الى آلية تعاون للدوريات الحدودية ولتجنب الاشتباكات اثناء مطاردة المطلوبين في اراضي الطرف الاخر.

٢. تأسيس مجموعة اتصالات تضم الولايات المتحدة والعراق والبلدان المجاورة (بما فيها سورية) لمناقشة مستقبل العراق في المنطقة والبدء بوضع بنية امنية اقليمية.

٣. الانطلاق من مستوى التجارة الحالي نحو ادخال سوريا بشكل اكثر في السوق العراقية، ودعوة الشركات السورية الى الاشتراك في مناقصات مشاريع اعادة البناء، على ان تلتزم عقودها بتقدير الحاجات العراقية من جهة، وان يتحدد الشركاء السوريون المحتملون وفق قواعد تنافسية .

٤. تدقيق الحسابات بشكل مشترك بين غرفة التجارة السورية ونظير عراقي لها لأثبات المطالبات السورية المشروعة الخاصة بفترة قبل الحرب لدى الدائن والمدين ،بعد ذلك يجب على سوريا فوراً تحويل جميع الموجودات العراقية المحتجزة في مصارفها والتي ليس لسوريا مطلب حق بها ،وكأجراء مؤقت لبناء الثقة على سوريا ان تحول على الاقل جزءاً من الاموال المتنازع عليها، والتي سيحسم امرها نهائياً من خلال عملية التدقيق المشتركة استناداً الى قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣.

ويبدو ان سوريا عازمة على استمرار دعمها للعمليات المسلحة في العراق بما يتيح احداث اكبر الخسائر في القوات الامريكية وارباك الاوضاع الامنية وهو ما يتقاطع مع السياسة العراقية التي تريد الدفع بأتجاه استقرار الاوضاع الامنية لمباشرة اعادة بناء الدولة العراقية التي دمرتها الحروب والاضطرابات الداخلية والخارجية ومن هنا يمكن ان نؤشر خطورة ما ستؤول اليه العلاقة بين العراق وسوريا اذا ما استمرت العمليات المسلحة بالتصاعد مدعومة بجهد سوري ايراني.

رابعاً: رؤية تحليلية لآفاق العلاقة بين العراق وسوريا

تتحكم في العلاقة بين العراق وسوريا مجموعة من الفواعل المهمة التي يمكن تأشيرها تواضعاً بما يلي:

١. المؤثر الامريكي وقدرته على احداث تغييرات واضحة ومباشرة على النظام السوري بما يؤدي الى خلق اجواء من الثقة المتبادلة ويشيع نوعاً من الاستقرار في العراق وهو الامر الذي تحاول الولايات المتحدة تحقيقه من خلال الضغط على سوريا من خلال ملفات متعددة كالملف اللبناني والملف العراقي.

٢. المؤثر الاسرائيلي وامكانية الوصول الى نوع من التفاهم حول العديد من

القضايا الحساسة والمصيرية لاسيما قضية الجولان وامكانية وصول سوريا الى نوع من التسوية مع اسرائيل يتيح للعراق المضي قدما في تطبيع علاقته مع اسرائيل في ظل الوجود الامريكي والرغبة الامريكية لتحقيق امن شامل في المنطقة وهو الامر الذي يرتبط بمداخلات اقليمية سنأتي على ذكرها.

٣. المؤثر الايراني وامكانية حصول تراجع في العلاقات الايرانية السورية بما يفضي الى نوع من انواع العزلة الايرانية في المحيط الاقليمي وامكانية ملاحقة ايران دولياً حول الملف النووي الايراني وفرض نوع من انواع العقوبات الدولية الذي لايتيح لسوريا امكانية استمرار الدعم الايراني لها لاسيما في مجال خلق اوضاع مضطربة على الساحة العراقية واستقرار الاوضاع في العراق.

٤. امكانية وصول حكومة اسلامية في العراق تستطيع ان تقيم علاقات ايجابية مع ايران بما يضفي على الاوضاع العراقية نوعاً من الاستقرار وعلى خلاف فترة النظام العراقي السابق الذي جاهد في محاربة ايران بشتى الوسائل وفي هذا المجال يمكن ان تنعكس العلاقات مع ايران ايجابياً على سوريا بما تجعلها اكثر اطمئناناً على مستقبل مصالحها مع العراق لاسيما وان المرحلة المقبلة فيه توفر لسوريا قدراً كافياً من الاستفادة الاقتصادية في ظل ضرورات اعادة الاعمار وتحول العراق الى اقتصاد السوق ،ومن الملاحظ في هذا المجال ان الطريق الى سوريا لابد وان يمر من بوابة ايران وليس العكس صحيحاً بمعنى ان سوريا اذا ما ارادت ان تقيم علاقة ايجابية مع العراق فانها تأخذ بنظر الاعتبار الرؤية الايرانية لتلك العلاقة ومدى انسجامها مع طبيعة العلاقة التي تربطها بأيران ولذلك اسباب تم ذكرها ويمكن الاستعانة بغيرها.

ومن بين اهمها هو ان العون الاقتصادي الذي تتلقاه سوريا من ايران لاسيما في مجالات مهمة لايتيح لها قدراً معقولاً من الحرية في اتخاذ قرارات ذات صبغة وطنية خالصة بعيداً عن المؤثر الايراني وربما تكون سوريا قد وصلت ومنذ فترة طويلة الى نوع من التفاهم مع اسرائيل على غرار ما جرى مع الاردن ومصر لولا المؤثر الايراني وقدرته على احداث تغير في وجهة النظر السورية. وبالتالي فان العراق اذا ما اراد اقامة علاقات تعاون مع سوريا لابد وان يمر من بوابة العلاقة الايرانية السورية وليس بشكلٍ مباشر كما يعتقد البعض.

٥. لاشك ان العملية السياسية في العراق تسير وفق معطيات موضوعية تمليها طبيعة التركيبة الاثنية والطائفية في العراق بالأضافة الى المؤثرات الاقليمية والدولية وان وصول العملية السياسية الى آفاق رحبة من التوافق الوطني يوفر قدراً كبيراً من الاستقرار في مجمل اوضاعه الامنية والاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وينعكس بشكل ايجابي على دول جواره وبعكس ذلك يمكن ان تتأثر البيئة الاقليمية برمتها من خلال اشاعة اوضاع امنية غير مستقرة لاسيما وان

الساحتين السورية والايرانية قد عانتا اختلالات واضحة في هذا المجال لاسيما الاضطرابات الكردية في شمال سوريا والتفجيرات الاخيرة في خوزستان وان استمرار تغذية الاضطرابات في العراق لايمكن ان يحقق منافع اقليمية واضحة بمعنى ان سوريا وايران لايمكنهما الاستمرار في طريق اشاعة الفوضى والى النهاية في العراق وفي ظل الانزعاج الامريكي من تزايد الخسائر الامريكية الامر الذي يوفر فرصاً اضافية لأستهدافهما امريكياً وهو بالقطع لايصب في مجرى المصالح الوطنية لكلا الدولتين.وبالتالي فمن وجهة النظر الموضوعية على الدولتين مسايرة الاوضاع السياسية في العراق ومحاولة التوقف عن الاصرار والاستمرار في ايذاء العراق.

الخلاصة

لا سبيل لدول الجوار العراقي الا الاقرار بأوضاعه الجديدة والتعايش معها بشكلٍ ينعكس بشكل ايجابي على الطرفين وان استمرار اصرار سوريا على تغذية عوامل عدم الاستقرار بدفع من ايران سوف لن يخدم مصالحها سواءً في القريب العاجل او في المستقبل وان على القيادة العراقية ان تُدرك هي الاخرى ان الاستمرار في نهج اعلامي سلبي تجاه سوريا بما يجعل امكانية عودة الاوضاع السلبية بينها وبين سوريا ممكنة وهو امرٌ يضر المصالح العراقية ولابد ان يستمر الحوار بين الدولتين لحين الوصول الى حالة من التفاهم الايجابي وصولاً الى اقامة علاقات بناءة وايجابية وهو امرٌ تقتضيه المصالح المتبادله التي ترتكز على الاسس الاخوية التي ترتبط بهما كلا الدولتين.وفي العودة الى قراءة المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقة بين الدولتين يُلاحظ ان هناك العديد من المشتركات التاريخية والجغرافية والمصالح المتبادلة كما الهموم المشتركة وبالتالي فان العقلانية السياسية تقتضي الرؤية الواقعية لتحقيق تلك المصالح ومحاولة تجنب العقبات التي تتيح قدراً كافياً من القطيعة السياسية التي تضر بمستقبل الدولتين.

ان تبادل المنافع يتوجب ان تولي السياسة العراقية اهتماماً كافياً لحاجة سوريا الامنية والاقتصادية في ظل الظروف التي تمر بها وليس من الطبيعي ان تُساق السياسة العراقية وفق اهواء الولايات المتحدة الامريكية لأن الوجود الامريكي هو الحالة الطارئة اما الجوار العراقي السوري فهو الحالة الدائمة ولذلك من المنطق القول ان تهدئة الخطاب العراقي ازاء سوريا امرٌ تقرره متطلبات المصلحة العراقية في العيش في بيئة اقليمية مرضية وان على سوريا ايضاً ان تُقدم الدليل الواضح على عدم تورطها في الاعمال الارهابية التي تحصل في العراق وتساهم في زعزعة اوضاعه الامنية والاقتصادية والسياسية.